



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

السّياسة الاجتماعيّة للحدّ من ظاهرة الهدر الاجتماعي في التعليم العالي

عبد المجيد صلاح داود



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

السياسة الاجتماعية للحدّ من ظاهرة الهدر الاجتماعي في التعليم العالي

عبد المجيد صلاح داود *

أدت التحوّلات السياسية والمجتمعية الكبرى منذ تأسيس الدولة العراقية، إلى جانب الحروب والنزاعات المسلحة، والأزمات التي لحقت بالمجتمع العراقي، إلى وقوع الهدر الاجتماعي داخل المجتمع، إذ إن تلاحق الأزمات والنزاعات خلال السنوات السابقة تسبب الاهتمام بالمجال العسكري على حساب المجالات الأخرى وأبرزها المجال التعليمي، ووفقاً لتقرير صدر عن منظمة اليونيسيف، فإنه في المدة من عام 2014 – 2015، أهدر ما مجموعه (1.5) تريليون دينار عراقي ضمن نظام التعليم؛ بسبب حالات الرسوب والتسرّب،¹ نلاحظ أن التعليم في العراق من بين أبرز إشكاليات المجتمع، إذ أصبح كل شيء مهدور بفعل السياسة التعليمية التي أفرزت حراكاً اجتماعياً غير متوازن، وزدواجية بين الحياة اليومية ومشكلاتها المتراكمة، وبين الحياة العلمية التقليدية التي يخلق فيها الشخص عالياً في سماء العلم. إذ ينقل قالب خاص كأن المعلومة ثابتة والحقائق محددة، لا يعطي فضاءً جيداً للتشابك والاختلاف والبحث عن عمق الأفكار، ولا مجال للنقد وأحياناً حتى التحليل، وهنا تُهدر العقول، وتنعدم فرص الإبداع، إذ تجهّز الجامعات نتاجات للعيش في عالم ليس موجوداً كما يورد ألبير كامو ما ينطبق جلياً على العراق، عالم مهدر اجتماعياً من حيث ضياع مقومات الاقتدار المعرفي من المعلومات، الأدمغة، الفكر الإبداعي، تدني مهارات البحث العلمي، تعطل إسهام القادة والمثقفين وأصحاب الشهادات العليا، إلى جانب ازدواجية الخطاب العام، وعوام زعق الإرهاب الفكري. إذ يجبر نظام التعليم في العراق الطلاب للحصول على مقعد في كلية مفضلة، حفظ كتبهم المدرسية بالكامل؛ حتى حقق هذا النظام نتائج سيئة للغاية، إذ رسّخ هذا النظام الأسلوب التقليدي في الاعتماد على الحفظ من أجل تحقيق علامات كاملة.

1. UNICEF. The Cost and Benefits of Education in Iraq: An analysis of the Education Sector and Strategies to Maximize the Benefits of Education. (2017). UNICEF.

* أستاذ جامعي / مختص بعلم الاجتماع/جامعة الأنبار.

وظلت المؤسسات لا ترقى إلى أساليب التعليم الحديث؛ بسبب الهدر الاجتماعي الذي نراه أشد الظواهر ضرراً على بناء المجتمع، المتمثل بتعطيل الخريجين وأصحاب الشهادات العليا على عكس ما تشير إليه الإحصاءات الرسمية بوجود فجوة أو نقص داخل الجامعات² ففي جامعة الأنبار كلية الإدارة والاقتصاد خلال عام 2019، هناك (1500 طالب) وعدد التدريسيين (41 تدريسي)، بالتالي، مقدار النقص هو (34 تدريسي)، وعجز آخر في كلية التربية للبنات التي تضم (4690 طالبة) وعدد تدريسيها (130 تدريسي)، ومقدار النقص (4 تدريسي)، في حين أن مقدار العجز في كلية التربية الأساسية هي (2 تدريسي) بحسب المعيار بوجود (1030 طالباً) و(27 تدريسي)، وبقية الكليات هناك نقص بعدد الطلبة، حتى تؤكد لجان وزارة التخطيط على ضرورة تطوير الجامعات لمواكبة تطورات الجامعات الأخرى.³

مما يثير الدهشة، أن توافد الطلاب للدراسة في العراق ضئيل للغاية ومعدوم في أغلب الجامعات؛ بسبب نقص التعليم الجيد ومحدودية الموارد واستمرار النزاعات، كما تشكل العوامل نفسها التي تدفع التنقل الخارجي عقبات أمام التنقل الداخلي وتجعل البلد حالياً وجهة دراسة غير جاذبة حتى بالنسبة للبلدان المجاورة. فخلال عامي 2000 و2004، انخفض عدد الطلاب الأجانب في البلاد من (8280) إلى (3557). أبلغ معهد التعليم الدولي عن ستة طلاب أمريكيين فقط يتابعون دراساتهم في العراق في عامي 2013-2014، ولم يعد هناك سوى ما يُعدّ بأصابع اليد منذ ذلك الحين.⁴

فضلاً عن تدني كفاءة الأبحاث والدراسات، وقيمة العلم في العراق، وعدم اعتماد معايير حديثة في القبول والتوظيف، وبالتالي، ضعف مستوى الوعي الناقد، ودور المثقفين في المجتمع، ويرجع ذلك التفريط وغيره الكثير إلى ذات الأسباب السابقة، إلى جانب منهجية التعليم التقليدي التي لم تعد تحقق تعليماً نشطاً قائماً على المشاركة والتفاعل، وما يمكن النظر إليه ضمن مدرّكات

2. حدد تدريسي واحداً لكل (02) طالباً بالتخصصات العلمية، وتدرسي واحد لكل (53) طالباً بالتخصصات الإنسانية أما بالنسبة للتخصصات الزراعية فقد حدد تدريسي واحداً لكل (52) طالباً بالتخصصات الزراعية. أما المعيار التخطيطي لدراسات الدبلوم العالي فقد حدد تدريسي واحداً لكل (02) طالب دبلوم عالٍ، وفيما يخص دراسات الماجستير والدكتوراه فقد حدد تدريسي واحداً لكل (21) طالب ماجستير ودكتوراه.

3. مديرية تخطيط الأنبار، فجوات التنمية المكانية وفقاً للمعايير التخطيطية للبنية التحتية مع الأنشطة الاقتصادية في محافظة الأنبار، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، الأنبار، 2020م، ص 48.

4. Sulaf Al-Shaikhly and Cui, Jean Education in Iraq. Retrieved 14-5-2022, from World Education Services: (2017, October).<https://wenr.wes.org/2017/10/education-in-iraq> .

هذا الهدر هو مشكلات تعليم بعض المناهج، بالتالي، ضعف مستوى بحوث التخرج، وتدني مهارات البحث، لأن أسلوب التعليم تلقيني. وبسبب الحروب والنزاعات أصبح لدينا هدر عقول وكفاءات، إذ قدّرت وزارة التعليم العالي العراقية أن أكثر من (3،250) أستاذاً جامعياً تركوا العراق بين فبراير وأغسطس من عام 2006 وحده. وفّر الآلاف بعدها منذ ذلك الحين.⁵ ويلحق ذلك تراكم الخبرات والعقول المعطلة؛ بسبب تدمير منشآت البلد وشلّ قطاعاته، وتعرّج الاقتصاد الريعي، وضعف المنظومة التعليمية ومراكز الإبداع ورعاية الموهوبين، وهدر في الخطاب؛ بسبب عجز المؤسسة التعليمية في حلّ مشكلات الإرهاب الفكري والتشردم الطائفي، ورفد المجتمع بالطاقات المهنية والانفتاح المفاجئ على العالم وتسارع التطورات المادية للمجتمع على حساب ضعف الاستعدادات البشرية، وأدت البيروقراطية الصارمة إلى هدر الفكر الإبداعي لعدم توافر بيئة داعمة لنجاح هذا الفكر، فضلاً عن ذلك، إن عجز المفكرين العرب من إنتاج نظرية في علم الاجتماع؛ لأن أفكارهم مهدرة وخاضعة لأفكار سابقة أو تابعة، لم تُبنَ على النقد ونقد النقد والربط والتشبيك الذي يأتي بإضافات من زاوية أن نقد الشيء يعني إضافة شيء آخر.

من ذلك نؤكد أن أي مجتمع يعمل للتطور والتقدم يواجه معوقات وصعوبات ثقافية واجتماعية ما لم يكن على قدم وساق مع مستويات التعليم في المجتمعات الأخرى، فالتعليم يسهم في نقل المعارف وتحديثها، وتأهيل قواعد قوية للبناء لتسهيل عملية التقدم الاجتماعي.

والهدر مفهوم مناقض لبناء القدرات والتمكين وصناعة المصير، وهو يستوعب عملية القهر بعد أن تُهدر قيمة الإنسان وتُستباح حرمة وكيانه في عملية الإخضاع. لذلك يدل الهدر على الخسارة والإقصاء وإضاعة الفرص، والاستنزاف وسحب القيمة والتنكر وعدم الاعتراف والازدراء.

تطرّق مصطفى حجازي للهدر من زاوية نفسية أطلق عليه الهدر الإنساني، وهو ما يتعلق باستباحة الذات وهدر قيمة الإنسان واحترامه، وتقليل الشأن، وإن المؤسسات الاجتماعية تتسبب بفعل العصبية والسلطات بهدر كيان الإنسان وحقوقه، وضمن التفاتتنا هذه نحاول أن نسوق مفهوم الهدر من تلك الزوايا النفسية والاقتصادية إلى زاوية علم الاجتماع، ليكون أداةً في تفسير الظواهر الاجتماعية.

5. Ibid. p2.

إذ نعي بالهدر الاجتماعي (social waste) استنزاف وضياع الرأسمال البشري والمعرفي وتبديد القيم والسياسات والنتائج الاجتماعية والمؤسسية، بفعل متغيرات اجتماعية بحتة، تمارس المؤسسات الاجتماعية عنفاً هيكلياً بحق الأفراد والسياسات الاجتماعية المحركة لدائرة تلك المؤسسات، لترتكبها في زاوية الهدر الذي يصيب مختلف أنماط رأسمال المجتمع، وبالتالي، تنعكس على قيمة ومكانة وطاقة الأفراد الفاعلين ضمن الكيان الاجتماعي، وتجعل من تلك المؤسسات والكيان العام ضعيفاً ورخوياً وقاصراً عن تحقيق أهداف المؤسسات الاجتماعية، وتدني المعايير الاجتماعية، وإثقال عجلة الارتقاء والتنمية.

الهدر بشكل عام وفي الواقع الاجتماعي ظاهرة أقرب إلى الملاحظة والمقارنة والتقييم، إذ يقع في كل الأزمان والمراحل ولا تكاد أن تجد مؤسسة أو ظاهرة تخلو من مكامن الهدر، وتزدان تلك الظاهرة أوقات الأزمات والحروب والوهن الذي يصيب أجزاء المجتمع أو المؤسسة، وهو فعل مأسوف على وقوعه؛ لأننا نجد فيه ضياعاً للموارد والقيم والمعايير.

إن عمومية تلك الظاهرة وتشعب مظاهرها دفعنا نحو تحييد مظاهر الهدر الاجتماعي داخل المؤسسة التعليمية، أهم وأكثر المؤسسات تأثيراً على قيم وطاقات المجتمع، الرافد الجوهري لتسيير وإنجاح عجلة المؤسسات الأخرى الراسخة في شبكة الكيان الاجتماعي، والراعي الأول لتنمية وبناء جميع أنماط رأسمال المجتمع، وتشكيل هابيتوس الطاقات البشرية للاستثمار البشري في القادة والفاعلين.

نتمس للهدر الاجتماعي ثلاثة مسببات رئيسة:

1. عوامل خارجية: يقع الهدر بفعل العديد من العوامل والمؤثرات والمتغيرات الخارجية كالأزمات، الحروب، الصراعات، التحوّلات الاقتصادية، التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية المفتعلة، والتي تدفع نحو هجرة الأدمغة وهدر الوقت ودمار المؤسسات وتداخلها وما ينتج عنها من تلكؤ وتراخٍ في دورة حياة المؤسسات وضعف وتبدد لأدوار الفاعلين وأصحاب العلم والمتقنين داخل المجتمع.

يؤدي احتكار العلوم والتنافس المعرفي والاقتصادي، إلى هدر مستوى الإنتاج البشري المعرفي الحديث في السوق المحلي والعالمي، والهدر كامن في عدم مواكبة مؤهلات النتاجات تلك لحاجة السوق ومتطلباته الحديثة والمتجددة.

ودفع الغزو الثقافي الذي اجتاحت مجتمعاتنا، إلى تقابل التأثير وتغيير العديد من قيم الانتماء والإحساس بالمسؤولية والامتنال، وبالتالي، شيوع الهدر الذاتي وشبه المقصود بضعف الاهتمامات وإهدار الأفكار وعدم تقبلها وتجديدها، وبالتالي، ضياع الطاقات والخبرات وتعطيلها بالشكل الذي يحدّ من وجودها وتأثيرها.

2. عوامل داخلية: غالباً ما تؤدي البيروقراطية المحجفة إلى تقييد الخبرات وتحييدها، من خلال عدم إعطاء الفرص للأفكار الجديدة الإبداع وتطوير المؤسسات ومنهج عملها، وبالتالي، تهدر تلك الأفكار بفعل داخلي مترمّت بمنهج ثابت، لا يقبل التطور العلمي التكنولوجي المتجدد -مثال على ذلك- اعتماد مؤسسات عديدة وبالأخص مؤسسات التعليم خلال الألفية الثالثة الأرشفة الورقية فقط، على الرغم من توجه العالم نحو الأرشفة الإلكترونية، والمهدر في الأمر وجود وفرة من الطاقات المؤهلة لتغيير تلك المنهجية واعتمدت في بعض المؤسسات لكنها لا زالت بسيطة ومتأخرة، وبعض قنوات أسبابها مرتبط بالهدر الذاتي، وتبريراتها ترجع لضعف مؤهلات الكوادر التي أفحمتها سياسات التوظيف الخاطئة في ظل الأزمات والتخبطات التي أصابت المجتمع.

وتهدر الطاقات كماً ونوعاً بتأخر مناهج العلم وعدم تحديثها وفقاً لاعتبارين، حاجة المجتمع وتطور العلوم وتقدمها، إذ نلاحظ عدم جدية المناهج التقليدية في العلم، أصبحت تسبب إسرائفاً وخطأً للمهارات، في ظل وجود أساليب التعلم النشط والعروض التكنولوجية وأساليب النقد والنقد الحواري -مثال على ذلك- أداة المقابلة والملاحظة في البحث الاجتماعي تضيف مهارة كبيرة وخبرة راسخة عندما تُدرس بأساليب حوارية تمثيلية وليس أسلوب التلقين والحشو.

3. عوامل ذاتية: تتسبب العوامل الذاتية بالهدر الاجتماعي في عملية مشاهدة للعبة كرة المنضدة، فالأزمات التي يُهدر بفعلها الشباب وطاقات المجتمع، تؤدي إلى أمراض نفسية اجتماعية لدى تلك الشريحة، يزداد الشعور بالاعتراب عند الشباب المتأثرين بوضع مجتمعاتهم، حتى يجدوا أنفسهم بعيدين وجودياً عن هذا الكيان، وبالتالي، التمرد على المجتمع فعل مقصود تهدر من خلاله طاقات وخبرات الأفراد الذين لا يلتمسون من مجتمعاتهم ومؤسساتها الحطة الحقيقية لتحقيق الأهداف، وبذلك نجد هجرة الشباب هدر اجتماعي بدافع داخلي قُوبل بالتمرد والاعتراب والاكنتاب الطويل، بل وحتى العزلة.

ونجد عدم الرغبة بالتعلم والتطور، عاملاً ذاتياً جزئاً الإحباط والنظرة السوداوية المتشائمة، للوضع الذي توجد عليه المجتمعات، وبالتالي، تهدر عقول الشباب وتتجه صوب الانحراف

والممارسات الضائعة والمستنزفة. وتجيء هذه النظرة من تحليلات ذاتية سطحية للواقع الاجتماعي، ومنها يمنح الشباب شهاداتٍ ورتباً من دون أي طاقة أو خبرة تُخدم المؤسسات وترتقي بالمجتمع، الهدف يكون منذ جذوره مهدرًا لا يُستحصل به لا ثقافة ولا علم، وتكون تلك الفئات عالية على المجتمع، تمارس ضغطاً على مؤسساته.

نستشف من ذلك أن للهدر وجهين: **وجه مقصود** بدوافع داخلية مغيظة بسبب اضطرابات وأمراض نفسية اجتماعية تكالبت على الأفراد مصدرها الوضع الاجتماعي للنسق العام. وغير **مقصود** يرجع إلى سياسة عمل المؤسسات والأسباب الداخلية والخارجية التي سبق ذكرها.

السياسات الاجتماعية للحد من ظاهرة الهدر الاجتماعي في التعليم:

نسعى من خلال عرض السياسات الاجتماعية بهذه الطريقة من حيث التوصيات، البرامج والمقترحات، لمواجهة مظاهر الهدر الاجتماعي بطريقة منظمة، تساعد في تحسين جودة التعليم العالي في العراق:

1. بقدر حجم الضغط على المؤسسات الحكومية، واعتبار العراق الدولة الريعية التي تمتلك أكبر عدد موظفين في القطاع العام، ينبغي تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية، للتصدي لظاهرة هدر العقول والطاقات البشرية، من خلال عدة مقترحات:
 - أ- تفعيل أكبر لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتذليل القلق والمخاوف، بتوفير بيانات دقيقة حول الفقر، البطالة والعجز المتوقع، وأن تتجه الحكومة من تشغيل البنى الأساسية وتوفير الخدمات، صوب تصميم السياسات والاستراتيجيات، وأن يعمل القطاع الخاص على تصميم وتمويل وتنفيذ وصيانة المشاريع الخدمية ومشاريع التنمية الاقتصادية، من خلال الاستثمار في مجالات الصناعة، السياحة، الزراعة، التعليم والتكنولوجيا، وأن توفر الشركات الاستثمارية فرص عمل للطاقات البشرية، وتدفع الأجور لها من الشركات الخاصة.
 - ب- توفير الحماية الكافية للشركات الأجنبية وتقديم الضمانات القانونية لموظفيها، وضبط أي شبكات من شركات محلية تمارس الضغط على العقود الاستثمارية.
 - ج- تدقيق وتنظيم عمل الشركات المحلية، والتأكد من صلاحيتها وفق معايير جودة عالمية، ومنع ترخيص أي شركة تتبع لأجندات سياسية، لكي لا تكون أداة ضغط على الدولة والشركات الأجنبية.

- د- تطبيق مبدأ الشفافية في عمل القانون، ووضع معايير جودة لكل مجال تنموي، واختيار المشاريع التي تتفق ومعايير القانون، والتعويل على الشركات العالمية الرصينة التي أثبتت نجاح مشاريعها في دول أخرى من العالم.
- ه- تطبيق برنامج المراقبة، المتابعة، التقييم والتعليم، لإدخال التحسينات على المشاريع وتطوير الموارد البشرية، واعتماد نظام شكوى المواطنين بيد الحكومة.
- و- التعاقد على وفق محددات التقييم، بوضع معايير للأهداف المتحققة، ونتائج المشروع، وهي ما تحدد مستقبل المشروع وحاجاته.
- ز- تسهم عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في تحسين جودة التعليم؛ لأن المجال الخاص والاستثماري يبحث عن رؤوس أموال بشرية تتمتع بالكفاءة والمهارة في التخصص.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
تحقيق الإصلاح الاقتصادي لمواجهة ظاهرة هدر العقول والطاقات البشرية، من خلال تفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	في ظل هدر الموارد البشرية جراء البطالة وقلة فرص العمل، واختناق المؤسسات بأعداد كبيرة من الموظفين في القطاع العام، تسهم هذه الشراكة في تنمية الاقتصاد العراقي من خلال استثمار الموارد الطبيعية، وتنمية مصادر نمو الاقتصاد في مجالات الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا، السياحة والتعليم. من خلال ذلك يتم توفير خدمات ذات جودة عالية، مع خلق فرص عمل للطاقات البشرية، واعتماد المجال الخاص على الكفاءة المهنية يحسن من برامج التعليم طردياً.	يمكن أن يتبنى رئيس الوزراء دعم وإصلاح الاقتصاد العراقي، من خلال توفير البيئة المناسبة للاستثمار والشراكة مع القطاع العام، من خلال توفير بعض المبادئ، الحماية، الرقابة، الشفافية، والتطوير. تسليط اهتمام ودعم الكتل السياسية الكبرى للقانون، كونه السبيل لإنجاح الاقتصاد العراقي، وهو المعزز لمؤسسات التعليم، ويمكن أن يحل العديد من المشكلات الاجتماعية للمجتمع العراقي.

بناء مجتمع المعرفة، لتعزيز الأفكار الإبداعية وتنميتها، والحفاظ عليها من الهدر الاجتماعي، وتشجيع التعليم على النتاجات المعرفية الأصيلة والابتكارية، والاستفادة منها في دعم المجالات الاجتماعية الأخرى، من خلال عدة مقترحات:

- أ- تبني براءات الاختراع ودعمها لفتح مشاريع زراعية، صناعية، تكنولوجية... إلخ. توفر خدمات للمجتمع، تنعش الاقتصاد، تنمي الأفكار الإبداعية وتحفز الطلبة للبحث في العلوم

والاهتمام بها.

ب- دعم الابتعاث لكافة التخصصات وتطبيق مبدأ الشفافية والحيادية في اختيار المتفوقين من الجامعات، على وفق معايير جودة هدفها تطوير العلوم من خلال الاحتكاك مع الجامعات الأجنبية.

ج- تأسيس مراكز دراسات وأبحاث في جميع المحافظات والأقضية، تتبع وزارة التعليم، وتنفذ أنشطة وجلسات دورية، تناقش فيها الأفكار الإبداعية، المتناقضة والنقدية وفتح المجال لإمكانية الأخذ بها بعد صقلها لتعالج القضايا العلمية، نقدها وتطويرها.

د- توفير دعم لبرامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تحمل أفكاراً ريادية تعالج مشكلة في المجتمع، تلي حاجات اجتماعية، وأن تكون من ضمن تخصص الطالب، لتطوير مهاراته.

هـ- منح امتيازات لمشاريع بحوث التخرج الريادية، بأن تُطوّر لتكون رسائل جامعية، بإعطاء امتياز القبول في قناة المتميزين، على وفق معايير موضوعية ودقيقة تثبت الحجة العلمية، للإبداع، الابتكار أو إضافة جديدة للعلم، لتعد وسيلة من وسائل رعاية الأفكار ودعمها.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
دعم الأفكار الإبداعية وتنميتها السبيل لتعزيز مجتمع المعرفة، من خلال التركيز على بناء المعرفة، نشرها، وتوظيفها، لأن الاكتفاء بالإنتاج دون توظيف هو هدر للإبداع.	يسهم دعم الإبداع والأفكار الريادية، تخليص المجتمع من التناجات المعرفية المستهلكة والتقليدية، وتحسين جودة التعليم من حيث الامتيازات التي تشجع على عملية التنافس بين المؤسسات التعليمية والطلبة، فلم يبحث مجتمع المعرفة على الإنتاج فحسب، بل توظيف هذا الإنتاج والاستفادة منه على الصعيد الشخصي والمجتمعي.	أن تكون جزءاً من سياسات وبرامج وزارة التعليم العالي، كونها تصقل المهارات الأكاديمية، المهنية، والتقويمية، ويمكنها الإشراف وتنفيذ تلك المقترحات، داخل كل مؤسسة جامعية، وخارجها بالتنسيق مع الوزارات الأخرى، فيما يخص تنفيذ وتمويل المشاريع الريادية.

رفع قيمة الشهادة العليا العراقية، وإرجاعها إلى قيمتها الحقيقية؛ لتحسين جودة الهيئة التدريسية حسب معايير جودة التعليم، بوضع ضوابط ومعايير حاکمة لخطط المؤسسات، ووضع آليات جديدة للشهادة العليا من خارج العراق، ومن خلال عدة مقترحات:

أ- فصل السياسة فصل تام عن التعليم وإصدار قرار نيابي يدعم ذلك، وعدم فسح المجال

- للقرارات السياسية أن تمارس ضغطاً على خطط واستراتيجيات وزارة التعليم.
- ب- تحديد دقيق لاحتياجات المؤسسات للشهادة العليا من حيث التطوير والحراك الاجتماعي.
- ج- رفض الاعتراف الآني والمستقبلي بأي شهادة خارجية من جامعة ذات تصنيف ضعيف أو خارج تصنيفات جودة التعليم العالي.
- د- وضع اختبار ومعادلة التخصصات، لكل جالب شهادة من خارج العراق من الجامعات المعترف بها حصراً، وباجتياز الاختبار يتم الاعتراف بالشهادة ومنح المعادلة في داخل العراق، على وفق معايير محكمة وشفافة، يتم تشكيل لجان من جميع التخصصات لتنفيذ ذلك.
- هـ- تنظيم المناقشات العلمية بشكل يقضي على الأساليب الرتيبة، بحيث يتم تحديد معايير لكل تخصص تثبت إنجاز الباحث لدراسته بمجده، وخلاف ذلك يُرفض الاعتراف بذلك النتاج وسحب رخصة الشهادة العليا، للتصدي لظاهرة هدر الشهادة العليا من حيث الكتابة بالنيابة من قبل شركات تجارية، السرقات العلمية، شراء الدراسات من الخارج... إلخ.
- و- إرجاع الدراسة في حال ورود أي خلل منهجي يشوه مراحل كتابة الرسالة ويعطي نتائج غير موضوعية.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
تحسين جودة الهيئة التدريسية، بتعزيز قيمة الشهادة العليا، ومنحها سمة التميّز والشدّة، لا السهولة، ليكتسبها ذو علم عالٍ، وإعادتها إلى قيمتها المعهودة.	تعبّر الشهادة العليا عن امتلاك أعلى مهارات البحث العلمي، التدريس والفكر، وهي تمثل قيمة التعليم العالي في رفق المجتمع بخلاصة النتاجات البشرية، من حيث المهارات والخصال المميزة للتخصص، كما وتساعد المؤسسات على تطوير سياساتها ونظام عملها، بناءً على قيمة العلم التي يجوز عليها صاحب الشهادة العليا. تسهم تلك التوصية ومقترحاتها في تنظيم الحقوق ورفع قيمة الشهادة العليا، لتمارس وظيفتها بالشكل الصحيح.	من صلاحيات وزارة التعليم العالي تطبيق كافة المقترحات تلك التي يمكن أن تسهم في تحسين جودة التعليم من خلال تضيق مكان الهدر الاجتماعي للشهادة العليا.

- التعرّف على القيم السلبية بفعل تأثر الثقافة بمنصات الشهرة وتكنولوجيا التواصل الاجتماعي، وتعزيز القيم الإيجابية، لإعادة دور مؤسسات التنشئة والتعليم في بثّ المعارف السليمة، وبناء جيل فاعل، قادر على التصدي لهدر القيم الاجتماعية، من خلال:
- أ- تعطيل المنصات الإلكترونية التي تروج لمفاهيم سلبية تخلّ بقيم الاحترام، التماسك الاجتماعي، الأمانة، الصدق، القيم الجمالية، الأخلاقية، قيم المصلحة العامة، وقيم الالتزام المهني.
- ب- رفع وعي المجتمع بالاستخدام الصحيح والهادف للتكنولوجيا وبرامج شبكات الإنترنت، من خلال برامج تثقيفية، تنوه على فوائد بعض المنصات وطرائق استخدامها، وتحذر من سلبيات الجوانب الأخرى.
- ج- تنظيم ندوات وورش في رحاب مجتمعي تقدم إلى عامة الناس، تؤكد على القيم الاجتماعية، كيفية احترامها والتعامل معها.
- د- تقديم فصول دراسية خاصة للتأكيد على المسؤولية المجتمعية وترسيخ قيم المواطنة والشعور بالإنسانية وإشعال الضمير أمام أي سلوكيات سلبية داخل المؤسسات، تهدر القيم الاجتماعية للفرد، المؤسسة والمجتمع.
- هـ- تصحيح القيم الجمالية ببث وترويج للثقافة العراقية من فن ورسم وموسيقى وعمران، في المؤسسات الجامعية والثقافية والإعلامية كافة.
- و- العلم هو إكساب مهارة وبناء ثقافة وغرس معرفة، وإلا كيف يوظف العلم من دون أخلاق؟.

جهة الدعم	الأهمية	السياسة
يمكن أن تُنفذ هذه المقترحات بتوجه وزارة التعليم التنسيق مع وزارتي الإعلام والثقافة، ورسم برامج مشتركة لتنفيذ تلك المقترحات حسب الخدمات التي تقدمها كل وزارة وصلاحياتها في المجتمع.	تعد هذه التوصية مهمة لجودة التعليم، كون أن أفراد المجتمع تأثروا قيمياً بمنصات التواصل الاجتماعي، وحصل تشوه للقيم الاجتماعية؛ لأن المعارف لم تعد تستمد بطريق علمية صحيحة، بل أخذت بتأثير ثقافات مشوهة انتشرت على العالم الرقمي وعصفت بالمجتمعات، حيث أننا نؤكد هنا أن جودة التعليم تعتمد على منح الطلبة علماً وثقافة ومهارة في التخصص.	تصحيح القيم الاجتماعية وتنظيمها، ثقافياً تعليمياً وإعلامياً؛ لتحسين جودة ثقافة ومعرفة النتاجات البشرية.

الاهتمام بقيمة الوقت والتركيز على إنتاجية الموظف خلال اليوم، للحد من ظاهرة هدر الوقت في مؤسسات التعليم العالي وتحسين جودة الخدمات التعليمية، ومن خلال مقترحات عديدة:

أ- تشديد الرقابة على الالتزام بالدوام وأداء العمل والمهام بكفاءة عالية، من خلال إجراء تقييمات من قبل الطلبة والتدريسين بشكل دوري، وتوضع تلك التقييمات ضمن معايير الترقية والترفع.

ب- تطبيق نظام إنتاجية الموظف خلال اليوم، من خلال تقسيم المهام بين الموظفين، ومنح حوافز ومكافآت لذلك، وهو نظام يعزز التخصص، ويطوّر من مهارات الموظفين، كذلك يساعد على تحسين خدمات المؤسسة، حل مشكلات التأخير والانتظار وهدر الوقت من قبل الموظفين.

ج- تحديد مفردات دراسية معينة لكل مرحلة، ويتم شمول جميع المفردات المواد الدراسية في الفصول، بما يضمن عدم هدر الوقت والمعلومات، وكسب المتعلمين كافة المعلومات والمهارات حول التخصص، وإجراء اختبارات مركزيتها رئاسة القسم وإشراف الكلية، لتحسين جودة التعليم.

د- منع الحديث حول القضايا السياسية، الدينية بصورة غير علمية ولا علاقة لها بالمادة الدراسية، ومنع التطرق للحياة الشخصية أمام الطلبة، والتركيز على تقديم المعلومات الخاصة بالمفردة الدراسية، ويتم المنع بفرض عقوبات إدارية لكل من أثبت تناول تلك المحاور.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
تحسين جودة الخدمات التعليمية من خلال الاستفادة من الوقت ورفع مستوى إنتاجية الموظف	بالنظر إلى قلة ساعات العمل التي يوفرها الموظف في مؤسسات التعليم، التي تقع بين ساعتين إلى أربع ساعات بحسب ما توصلت إليه دراستنا، فإن الاهتمام بقيمة الوقت وجودته أهمية كبيرة في تقديم أفضل الخدمات للمنتفعين، وأجود التعليم للمتلقين من المؤسسة التعليمية، من خلال إعطاء المفردات الدراسية وقتها الكافي من التعليم، وإنجاز المهام بتنظيم رقابة، لتلافي عراقيل التأخير والانتظار.	يمكن أن تصدر وزارة التعليم تعليمات جديدة تساعد في استثمار الوقت وتحقيق جودته في المؤسسات.

2. الاهتمام بالخبراء والمفكرين خارج وداخل البلد، وتوفير الدعم لهم، ورعاية أفكارهم التي من شأنها أن تطوّر التعليم، وتحسّن من الوضع السياسي والاجتماعي للبلد، فمن يوجد في الخارج هم أدمغة استفادت منهم دول أمريكا وأوروبا في تطوير ونهضة مجتمعاتها، ويمكن تنفيذ مقترحات

في هذا الشأن هي:

- أ- جذب الخبراء في الخارج من أصحاب العقول المهمة، لرسم سياسات البلد بالاستفادة من خبراء الداخل وعمل لجان بهذا الخصوص.
- ب- الاستفادة من مدارس الخارج بالاستعانة بخبراء العراق في الدول الأخرى لتحديث المناهج الدراسية لما يواكب حاجة المجتمع والتحديات الجديدة للعلم.
- ج- تعزيز حماية الأدمغة داخل العراق من مظاهر العنف والتهجير.
- د- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بالاستفادة من الخبراء المتخصصين في مختلف المجالات والاستعانة بهم من خلال نتاجاتهم وإسهاماتهم في المجال المعرفي.
- هـ- دعم وتوفير امتيازات لكل من يُسهم بشكل كبير في تحسين جودة النتاج البحثي داخل العراق، بوضع سقف إسهامات يحصل من يبلغ هذا السقف على امتيازات مادية ومعنوية.
- و- حماية ممتلكات وأصول العقول المهجرة من البلد، ورعايتها وفق القانون لتكون محمية تشجع الخبراء العودة إلى البلد.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
جذب الخبراء إلى المؤسسات التعليمية في الداخل، والاستفادة من خبراء الداخل والخارج في تطوير المؤسسات	يملك العراق العديد من الأدمغة في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية، في مختلف دول العالم، ممن يمتلكون إسهامات كبيرة في العلم، والشأن السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وساعدوا الدول في تحقيق التنمية، صار لزاماً على العراق الاستفادة من خبراء الخارج والحفاظ على خبراء الداخل، ودعمهم لبناء السياسات وتطوير المؤسسات، ورفع مستوى جودة التعليم في العراق، من خلال تطوير الأدوات والمناهج	يمكن أن تسهم جميع الوزارات في دعم هذا الملف، وتحقيق الدمج سواء بالعودة أو الإسهام في برامج الدولة والمؤسسات، ولوزارة التعليم اليد الطولى في هذا الجانب، من خلال التواصل والتوأمة مع الجامعات الخارجية.

3. تعظيم الاهتمام بالبحث العلمي والاستثمار به، زيادة الدعم الحكومي لتنشيط حركة البحث العلمي، حيث توجه العالم لاستثمار العقول من خلال البحث العلمي، وفتح مصادر جديدة للاقتصاد، والتحرر من التبعية التكنولوجية باستغلال الموارد والخبرات البشرية، من خلال

البحث العلمي نقترح ما يأتي:

- أ- التأكيد على أن كل خريج يتمتع بمهارات وطرائق البحث العلمي، وقادر على إنجاز مقال بحثي على وفق السياقات العلمية والمنهجية، لخلق ثقافة البحث والتحليل والتقصي.
- ب- إنشاء منصة عراقية تضم مراجع إلكترونية متاحة للباحثين العراقيين، ضمن صلاحيات الجامعات العراقية، وتشمل التخصصات كافة وأحداث المراجع العلمية، وخراطم العلوم وأمّات الكتب، لتكون أدوات البحث العلمي في يد الباحث.
- ج- اشتراط تفعيل منصات الباحث الأكاديمية ونشر أبحاثه وإسهاماته المعرفية ضمن هذه المنصات، وأن تتم مراقبة تلك المنصات من ضمن شروط الترقية وبإشراف لجان الكليات، لرفع معاملات التأثير والاستشهاد، وتحسين جودة المؤسسة التعليمية.
- د- اعتماد آلية جديدة للبحث العلمي تضمن الأصالة، عن طريق منصة إلكترونية تضم جميع نتاجات العلوم في الجامعات العراقية، لتجاوز تكرار دراسة نفس الموضوعات في مراحل الماجستير والدكتوراه.
- هـ- رفض الموضوعات البحثية التي تأخذ طابع اجترار الأفكار إلى الماضي، التي لا تضيف شيئاً لا للعلم ولا للمجتمع، والتركيز على الدراسات التي تُسهم في المستقبل.
- و- دأب الاهتمام بالتخصصات الحديثة، وزيادة الأبحاث في التكنولوجيا، الأمن السيبراني، الفضاء، والطب، وفتح مراكز أبحاث بهذه المجالات، تضم خبراء وباحثين، لدفع البلد صوب إنتاج المعارف والصناعات الحديثة.
- ز- الرجوع إلى الدراسات والأبحاث العلمية الرصينة عند البحث عن حلول لأي مشكلة اجتماعية، سياسية، اقتصادية، زراعية، أمنية، تجارية، تعليمية؛ لأنها تعبر عن السياق الاجتماعي والحضاري، ورسم الخطط والسياسات على ضوءها، وعدم تركها غابرة على الرفوف، لأن الفشل في التخطيط هو تخطيط للفشل.
- ح- لتحسين جودة البحث العلمي، ينبغي دعم النتاجات البحثية لنشرها في مستودعات سكوباس، فلا يعقل أن يتحمل الباحث أجور نشر البحوث وهي تصل إلى الألف دولار وأكثر للنشر فقط، بصرف النظر عن أجور الاستلال والترجمة.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
الاهتمام بالبحث العلمي، لبناء مجتمع المعرفة، والتصدي لأسوأ مؤشرات هدر التعليم العالي	يسهم البحث العلمي بشكل كبير في حل مشكلات المجتمع، تطوير المؤسسات الاجتماعية، فتح مجالات جديدة للاقتصاد، تطوير الأنظمة الاقتصادية، تهيئة موارد بشرية قادرة على الإنتاج والإسهام في المجتمع، وعلى الرغم من أهميته الكبرى للمجتمع، من حيث استثمار دول العالم المتقدم في البحث العلمي وسيلة لتطور مجتمعاتها، يعاني في العراق من الهدر والاستنزاف، وهو أداة معطلة تحتاج إلى سياسة جادة للتنفيع.	على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أن توفر الدعم الأكبر للبحث العلمي، وفق سياسات عديدة يمكن بناؤها للحد من الهدر الاجتماعي الذي يعتره.

تطوير أعمال مجلس الخدمة الاتحادي، وتطبيق الأهداف التي أنشئ لأجلها بشكل كامل، لتنظيم عمليات التوظيف في المؤسسات الحكومية، وتنفيذ برامج الشراكة الاستثمارية، لا يتم توظيف أي درجة في القطاع العام إلا إذا تطلب استحداثاً أو حاجة، من خلال ما يأتي:

أ- فصل التدخلات السياسية عن عمل المجلس وآليات التوظيف، ومنع أي شخصية سياسية كانت أو قيادية، من دخول المجلس والتأثير على أعماله، للحفاظ على الشفافية التامة لإجراءات التوظيف.

ب- إجراء تدريبات ودورات تطويرية لموظفي مجلس الخدمة الاتحادي، ليكون مؤهلاً بشكل تقني، إداري، أخلاقي ومهني، لإدارة كافة أشكال التوظيف، ووضع آليات تتناسب ونوع التوظيف ومعايره.

السياسة	الأهمية	جهة الدعم
دعم وتطوير سياسة عمل مجلس الخدمة الاتحادي للحد من ظاهرة الهدر الوظيفي	أهمية معالجة كافة عمليات التوظيف حسب سياسة عمل مجلس الخدمة، لتكون وفق خطط الوزارات، وإجراءات زمنية مضبوطة، حتى لا تثقل تحبّطات المؤسسات وحصص الأحزاب وتأثيراتها على الطاقة الاستيعابية للدولة.	يمكن إنجاح عمل المجلس وتطبيق تلك المقترحات، من خلال دعم مجلس الوزراء، ليكون الحل النزبه والموضوعي لإحدى إشكاليات البلد منذ عقود.

نقترح لتحويل نظام التعليم وإجراءاته من الورقي إلى التقني، وهو توجّه العالم الحديث حيث يتوقع العديد من المفكرين، إن العالم عن قريب سيتخلى عن الورق في ظل التعامل الإلكتروني، فهو آلية عمل تسهّل العديد من الإجراءات وحل هدر الموارد والوقت، وتعطيل الإجراءات، ومن بين أبرز حاجات مؤسسات التعليم لخفض الهدر الاجتماعي، التقديم على الجامعات وحتى القبول يتم إلكترونياً بشكل تام، التقديم على الدراسات العليا، إصدار الوثائق من الطلب وحتى الإصدار، تطبيق النظام الإلكتروني على كافة المكتبات التي تضم المراجع العلمية ورفع جميع البيانات التي تخص الكلية وأنشطتها على المواقع الإلكترونية، إلى جانب تعزيز تعليم كافة التخصصات الإنسانية والعلمية على استخدام الحاسوب وإتقان مهاراته الأساسية والضرورية لجميع المؤسسات.

4. ضرورة التركيز على جودة البيئة التعليمية، من خلال تأهيل بني تحتية وأصول مؤسسية توفر خدمة واحترام لكافة فئات المجتمع، بما يضمن حفظ كرامة الإنسان والتمتع بحقوقه، ولا سيّما الطلبة ذوو الاحتياجات الخاصة، بأن تلتزم كافة الجامعات والمؤسسات التابعة لها، بتوفير ممرات عبور، كراسي متحركة، لوحات إرشادية، مصاعد كهربائية، ومقاعد تضمن سهولة الاستخدام.

5. تحسين جودة التعليم، من خلال تطبيق كافة المعايير دون استثناء، على وفق أهم وأشهر التصنيفات العالمية، وهي شنغهاي وكيو أس والتايمز، ووضع خطط خمسية لكل معيار تتلاءم مع حاجات الجامعات، وإجراء متابعة وتقييمات مستمرة لضمان الالتزام بالمعايير الإنسانية والجامعية لجودة التعليم.

6. تغيير طرائق التعليم بما يتلاءم والتخصص العلمي، ووضع خطة موحدة للجامعات، يتم من خلالها وضمن الخطة الخمسية لتحسين الجودة، تدريب الأساتذة الجامعيين، حول مهارات إضافية للأساليب التقنية والحديثة التي تقلل الطابع التقليدي، وتركز على المشاركة، الإنتاج وتنمية الإبداع.

7. تدريس بعض المواد يحتاج إلى مهارات إضافية وتغيير النمط التقليدي الذي يعتمد على التلقين، لا سيّما طرائق البحث الاجتماعي، فمثلاً موضوع أداة المقابلة غير مجدٍ تقديمه بطريقة تلقينية من الأستاذ إلى الطالب، والأجدى أن يقدم عن طريق المشاركة، بأن تُجرى مقابلة تمثيلية بين طالبين أمام الأستاذ، ويتم تطبيق أخلاقيات البحث العلمي، ومراعاة ظروف المقابلة، والأستاذ يعطي تقييم وملاحظات ويُقوّم المقابلة مع بقية الطلبة، بذلك تكون المعلومات أكثر رسوخاً بين الإلقاء والممارسة.

وكذلك الأمر بالنسبة لأداة الاستبانة، والأمر ينطبق على الملاحظة بأن يقسم الطلبة إلى مجاميع، وكل مجموعة كفيلة بملاحظة وتدوين كل الممارسات والأشياء ومحاولة تفسيرها وربطها بالجانب الاجتماعي، مثل ملاحظة الأفعال الاجتماعية، الأشكال العمرانية، الزي الشعبي، العمليات التنظيمية... إلخ.